توجه روسيا شرقاً ومستقبل التحالفات الجديدة وتفاهمات شبه الجزيرة الكورية

(آراء حول الخليج، جدة، العدد ١١٣، نوفمبر ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ*

فرضت الحرب الكورية منتصف الخمسينات من القرن الماضى خريطة تحالفات مازالت مهيمنة على منطقة شرق آسيا، ففى خضم الحرب العالمية الثانية والمواجهة بين اليابان والحلفاء قُسمت الأمة الكورية إلى جزئين، شمالى بنفوذ شيوعى، وجنوبى بنفوذ أمريكى. وما أن حطت الحرب أوزارها حتى برزت التناقضات بين حلفاء الحرب، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، فى ضوء التناقضات الأيديولوجية والتنافس العالمى بين الجانبين، ليزداد الانقسام الكورى بتحالفاته الخارجية عمقاً. ومع بدء الحرب بين شطرى كوريا عام ١٩٥٠ تبلور توازن القوى بين كوريا الشمالية تدعمها بكين وموسكو من ناحية، وكوريا الجنوبية تدعهما واشنطن واليابان من ناحية أخرى. وقد استمر هذا التوازن، وتكرس الانقسام والتباعد بين الجانبين على مدى العقود الأربعة التالية. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى ساد الاعتقاد بإمكانية إحتواء كوريا الشمالية بعد أن تراجع أحد حلفائها الرئيسيين، وبدأت المفاوضات بين واشنطن وبيونج يانج للحد من طموح الأخيرة النووى، وسمح هذا الإنفراج فى شبة الجزيرة الكورية بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وكوريا الجنوبية عام ١٩٩١.

وقد مثلت زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لسيول في فبراير ٢٠٠١ بداية التطور فى العلاقات بين البلدين، وإطلاقها نحو مزيد من التعاون الاقتصادى، وعكست زيارة بوتين لكوريا الجنوبية عام ٢٠١٣، ثبات التوجه نحو دفع التفاهم بين الجانبين، والذى يأتى فى إطار توجه روسى متزايد نحو عمقها الآسيوى فى الشرق. فقد أصبح الأخير المصدر الواعد للاستثمارات، على الأقل بالنسبة لروسيا، التى تراجعت بالنسبة لها الفرص فى الاقتصادات الغربية نتيجة أزماتها الداخلية من ناحية، والعقوبات الغربية المفروضة عليها من ناحية أخرى، لتبقى الفرص فى الاقتصادات الشرقية، ومنها كوريا الجنوبية، هى الأوفر حظاً. ومن المعروف إنه فى عام ٢٠١٣ احتلت روسيا المركز الثالث عالميا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، حيث ارتفع حجم هذه الاستثمارات فى الاقتصاد الروسى بنسبة ٨٣%، بقيمة ٩٤ مليار دولار، إلا إن توتر العلاقة مع الغرب ألقى بظلال واضحة على حجم الاستثمارات المتدفقة

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لروسيا خلال عام ٢٠١٤، مما دفع روسيا إلى الاتجاه شرقاً لفضائها الآسيوى وذلك فى إطار رؤية الرئيس الروسى بوتين حول "إعادة التوازن" بالتوجه شرقاً نحو آسيا حيث ثانى وثالث أكبر اقتصاد عالمى ممثلاً فى الصين واليابان على التوالى، وعشرة من أكبر عشرين اقتصاد فى العالم، وأجيال متتابعة من "النمور الآسيوية" باقتصاداتها الصاعدة سريعة النمو فى جنوب شرق آسيا.

فى هذا السياق، تسعى موسكو لوضع منطقة الشرق الأقصى الروسى على خريطة الاستثمار العالمى رغم العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وجعل المنطقة محط أنظار المستثمرين خاصة من دول الجوار الآسيوى لروسيا، ويفسر هذا اتساع مستوى المشاركة فى منتدى الاقتصاد الشرقي (EEF) الثانى الذى عُقد يومى ٢و٣ سبتمبر ٢٠١٦، بجزيرة روسكي قرب مدينة فلاديفستوك الواقعة على خليج القرن الذهبي بالمحيط الهادى فى أقصى الشرق الروسى، مقارنة بمنتدى العام الماضى حيث حضر المنتدى إجمالى ثلاثة آلاف مشارك من ٦٠ دولة منهم ٢٤٠ من رؤساء الشركات الروسية، و٥٧ من رؤساء الشركات الأجنبية، ويعادل هذا إجمالى عدد المشاركين فى العام الماضى مرة ونصف. هذا إلى جانب ارتفاع مستوى التمثيل حيث شارك فى افتتاح المنتدى كل من رئيسة كوريا الجنوبية، ورئيس وزراء اليابان، على سبيل المثال. وكذلك فى حجم الوفود الآسيوية المشاركة فى المنتدى حيث كان الوفد الياباني، ثم الوفد الصيني يليه وفد كوريا الجنوبية هى الوفود الأوسع تمثيلاً فى المنتدى.

ويهدف المنتدى إلى حث دول العالم على المشاركة في تطوير منطقة الشرق الأقصى الروسى، وتعريف المستثمرين الروس والأجانب بالتسهيلات الجديدة الداعمة للاستثمار فى المنطقة، والتى تتضمن تسهيلات جمركية وضريبية تُمنح حصراً للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الشرق الأقصى الروسى، الذى يعد منطقة بكر غنية بمصادر الطاقة والمعادن الثمينة والهامة، غير المستغلة بالكامل. كما تهدف الحكومة الروسية إلى توطين الاستثمارات الروسية فى الداخل الروسى والحد من تدفقها للخارج من خلال اتاحة فرص مجدية وهامة لرأس المال الروسى للاستثمار فى روسيا. وتعتبر موسكو هروب رؤوس الأموال الروسية للخارج تحدى رئيسى يعوق تنمية الاقتصاد الروسى خاصة فى وقت يواجه الأخير مشكلات حادة نتيجة الانخفاض غير المسبوق فى أسعار النفط، ففي عام ٢٠١٥ بلغ حجم رؤوس الأموال الروسية التى خرجت من روسيا ٥٧ مليار دولار، بينما غادرها ١٥١.٥ مليار دولار عام ٢٠١٤. وتتخذ موسكو العديد من الاجراءات لتشجيع الاستثمار فى منطقة الشرق الأقصى منها تطوير البنية الأساسية اللازمة، وتقديم الدعم الحكومى المباشر للمستثمرين لتطوير خطوط النقل وإمدادات الطاقة وغيرها من البنى التحتية التى تعد متطلب ضرورى لبدء المشروعات الانتاجية المختلفة

فى المنطقة. وأكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين على أن روسيا ستقدم للمستثمرين أفضل الشروط لتنفيذ الأعمال لتمكين منطقة الشرق الأقصى الروسية من المنافسة بنجاح مع مراكز الأعمال الرئيسية فى روسيا والعالم.

ومن المشروعات الطموحة التى طرحتها روسيا لتشجيع الاستثمارات الروسية والأجنبية على السواء فى المنطقة، ومنها تلك الخاصة بكوريا الجنوبية، مشروع الميناء الحر في فلاديفوستوك، الذى يعد المشروع الأكثر طموحاً لتحفيز التنمية الاقتصادية في الشرق الأقصى الروسي، وتحقيق اندماج روسيا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث قرر الرئيس بوتين، للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠١٤، منح عاصمة إقليم بريمورسكي "فلاديفوستوك" وضع ميناء حر بنظام تسهيلات جمركية متقدم. ويهدف المشروع إلى تعزيز حركة التجارة مع العالم، وتطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية، وإدراج إقليم بريمورسكي في طرق الملاحة البحرية العالمية، فضلاً عن خلق شبكة من مراكز الخدمات اللوجستية تتمتع بظروف ومزايا خاصة للنقل والتخزين والمناولة الجزئية للبضائع، وتنظيم الصناعات الموجهة للتصدير غير المعتمدة على الموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

وتتركز فرص الاستثمار فى الشرق الأقصى الروسى فى قطاع الطاقة بالاساس حيث تتعطش اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا وتتزايد احتياجاتها من الطاقة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادى السريع بها. وأكد الرئيس بوتين على استعداد روسيا لتزويد بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادى بالطاقة بأسعار تنافسية، واقترح تكوين مجموعة عمل حكومية بين هذه البلدان خاصة بمشروع "دائري الطاقة الآسيوي" "Asian energy ring"، الذى يهدف إلى ربط أنظمة الطاقة فى روسيا واليابان وكوريا الجنوبية والصين ومنغوليا معاً.

وتم الاتفاق بين عملاق الغاز الروسى "جازبروم" وكوجاز الكورية الجنوبية على زيادة امدادات الغاز الطبيعي الروسي المسال إلى كوريا الجنوبية. وعبرت شركة ميتسوي اليابانية عن رغبتها فى ضخ استثمارات تفوق البليون دولار فى مشروع النفط والغاز سخالين٣، ومن المعروف أن كوريا الجنوبية واليابان تفتقر إلى موارد الطاقة وتسعى إلى تنويع وارداتها من النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر روسيا مصدر أكثر قرباً وأقل تكلفة بالنسبة لسيول وطوكيو، يتزامن هذا مع رغبة روسيا فى الانفتاح على كوريا الجنوبية واليابان كسوق كبيرة وهامة للطاقة، وكمصدر للاستثمارات. وهناك استثمارات لشركة ميتسوي اليابانية في مشروع سخالين٢، ويتم تصدير ٧٠% من إجمالى إنتاج سخالين من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق اليابانية. ولا

يقتصر الأمر على قطاع الطاقة، فقد طرح الرئيس بوتين مبادرة "الاقتصاد الرقمي"، التى تقوم على خلق فضاء إلكترونى مشترك يجمع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتواصل المباشر بين المؤسسات والشركات فى هذه البلدان، والاستفادة من الفرص التى يتيحها التطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات الرقمية، وتوظيفها لخدمة النمو والتعاون الاقتصادى.

إن تباطئ حركة الاقتصاد العالمى منذ الأزمة المالية التى بدأت عام ٢٠٠٨، والذى عمق من تداعياتها السلبية التدهور الحاد فى أسعار النفط على مدى العامين الماضيين، فرض على مختلف الدول تطوير مبادرات غير نمطية لمواجهة التحديات الاقتصادية والحفاظ على قدرتها على تلبية الاحتياجات المتصاعدة لشعوبها، وجعلت الأبعاد الاقتصادية تتقدم على ما سواها فى العديد من الحالات، وأصبح الاقتصاد هو الذى يقود العلاقات الدولية ويحكم حركتها خاصة فى شرق آسيا. إن عالم المال والأعمال ذات المصالح الحقيقية والضخمة يبنى جسور قوية بين روسيا وجوارها الآسيوى، ويجعل موسكو أكثر استعدادا للتعاون وبناء الثقة، وتجاوز الخلافات السياسية مع بعض الدول لتحقيق مكاسب اقتصادية. وهناك فضاء اقتصادى جديد يتشكل بثبات وجدية فى الشرق تمثل الطاقة العمود الفقرى له، وينطلق منها إلى آفاق أرحب وأعمق من التعاون بين روسيا ودول شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية واليابان، دون المساس بشراكات روسيا التقليدية والاستراتيجية مع كوريا الشمالية والصين.

وتحاول روسيا أن تبنى جسور برجماتية بين الكورتين وأن تكون حلقة وصل بينهما من خلال مشروعات تسهم فى تهدئة التوتر فى شبه القارة الكورية، من أبرزها مشروع خط السكة الحديدي راجين–خاسان الذي يمتد على طول ٥٤ كيلومترا، ويربط مدينة راجين الساحلية فى شمال شرق كوريا الشمالية ببلدة خاسان الروسية المجاورة. وكان قد تم الاتفاق بين الرئيس بوتين والزعيم الكوري الشمالي الراحل كيم جونج–آيل عام ٢٠٠٠ على مشروع تطوير راجين–خاسان للربط بين خط السكة الحديد الكوري وخط السكة الحديد الروسي، واقيمت شركة مشتركة "راسونكون ترانس" في اكتوبر ٢٠٠٨ لاقامة المشروع الذي تبلغ تكلفته ٣٤٠ مليون دولار. وبلغت حصة خطوط السكك الحديدية الروسية المملوكة للدولة فى الشركة المشتركة ٧٠% بينما امتلكت بيونج يانج الحصة المتبقية. وفى عام ٢٠١٣ تم توقيع مذكرة تفاهم بين موسكو وسيول تسمح لثلاث شركات كورية جنوبية بالمشاركة في المشروع من خلال الاستثمار في الحصة الروسية. ويمهد انضمام الشركات الكورية الجنوبية الثلاث للمشروع الطريق امام توسيع استثمار سيول في كوريا الشمالية، رغم الحظر الذى فرضته سيول على الاستثمار فى الأخيرة والمعروف بعقوبات ٢٤ مايو. وكانت كوريا الجنوبية قد فرضت عقوبات ضد نظيرتها الشمالية منذ عام

٢٠١٠ عندما غرقت السفينة الحربية تشيونان التابعة لقوات البحرية الكورية الجنوبية في المياه قبالة حدودها البحرية الغربية واتهمت سيول بيونج يانج بقصف السفينة بطوربيد.

إن روسيا معنية باستقرار شبة الجزيرة الكورية، على النحو الذى يساهم في تحقيق عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة الهامة لمختلف الأطراف، ومن الملاحظ أن تطوير العلاقات بين موسكو وسيول لم يؤثر على الروابط القوية بين روسيا وكوريا الشمالية، حيث تحتفظ موسكو بعلاقات دافئة مع بيونج يانج، وكانت كوريا الشمالية من أوائل الدول التى زارها الرئيس بوتين فى يوليو ٢٠٠٠ عقب توليه السلطة، كما رحبت روسيا بزيارة زعيم كوريا الشمالية فى أغسطس ٢٠٠١، والتى تم خلالها توقيع اعلان موسكو الذى يعتبر إطاراً هاماً للتعاون بين البلدين إلى جانب عشرين اتفاقا جرى توقيعها عام ١٩٩٦، منها معاهدة الصداقة والتعاون بينهما. وعلى حين تعد علاقات روسيا مع كوريا الجنوبية اقتصادية بالاساس، يغلب على علاقات موسكو وبيونج يانج الطابع الاستراتيجى، وتظل التجارة بينهما هامشية وضئيلة حيث تقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار أى أقل بحوالي ٦٠ مرة من التجارة بين الصين وكوريا الشمالية.

فقد أعادت خطة الولايات المتحدة لنشر درع صاروخى فى كوريا الجنوبية الأهمية لكوريا الشمالية، وأبرزت أهمية استمرار الشراكة الاستراتيجية بين الأخيرة وموسكو. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت عن نشر منظومة "ثاد" للدفاع الصاروخي الأمريكية في مدينة سونج–جو في إقليم كيونج سانج الشمالي بكوريا الجنوبية بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وذلك للرد على أي صواريخ باليستية قد تطلقها كوريا الشمالية مستقبلا. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تحتفظ بنحو ٢٨٥٠٠ جندي في كوريا الجنوبية، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر في كلمة ألقاها أمام أفراد طاقم حاملة الطائرات "كارل فيلسون" في قاعدة "سان ديجو" البحرية الأمريكية بولاية كاليفورنيا، نهاية سبتمبر الماضى، موافقة سيول على نشر منظومة "ثاد" للدرع الصاروخية في أراضي كوريا الجنوبية، وأن ٦٠% من القوات البحرية والجوية المرابطة خارج أمريكا سيتم نشرها بحلول عام ٢٠٢٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن البنتاجون خصص عشرات المليارات من الدولارات لإعادة تسليح قواته المرابطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مدى الأعوام الخمسة القادمة، وأن وزارة الدفاع ستخصص ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار لتطوير البحرية الأمريكية مركزة على الغواصات الذاتية القيادة (الروبوتات البحرية) التي بوسعها السير في البحار غير العميقة التي تعجز الغواصات الكلاسيكية عن عبورها، إلى جانب ١٢ مليار دولار مخصصة لتصنيع القاذفات الاستراتيجية من طراز "بي – ٢١" وتوظيف ٥٦ مليار دولار فى نشر مقاتلات "أف – ٣٥" للجيل الجديد.

وقد انتقدت روسيا، ومعها الصين، تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى شرق آسيا، ونشر منظومة "ثاد" فى كوريا الجنوبية، واعتبرته استكمالاً لنشر الدرع الصاروخى الأمريكى فى أوروبا بهدف تطويق روسيا وتهديد الصين، خاصة وأن لهذه المنظومة رادارات قوية تقوض أمن الدولتين. وأبدت موسكو على لسان سفيرها لدى كوريا الجنوبية، ألكسندر تيمونين، فى ٢٢ أغسطس، معارضتها الشديدة لنشر الدرع الأمريكى المضادة للصواريخ في شبه الجزيرة الكورية. من ناحية أخرى، أجرت روسيا والصين فى أكتوبر ٢٠١٦ مناورات عسكرية مشتركة تتضمن صد الهجمات الصاروخية. وتعتبر روسيا والصين أن نشر هذه المنظومات هو انتهاك للاستقرار الاستراتيجي في العالم ويصعد التوتر فى المنطقة، تزامن ذلك مع بيان أصدره الجيش الكوري الشمالي أكد فيه أن بيونج يانج "ستتخذ التدابير اللازمة فور تحديد مكان وموعد نشر منظومة "ثاد"، وتوجيه ضربة انتقامية قاسية".

ولا يعنى هذا التأييد المطلق من جانب موسكو وبكين لبيونج يانج، فالتطور فى البرنامج النووى لكوريا الشمالية يثير قلقاً متزايداً لدى روسيا والصين، خاصة عقب إجراءها خامس تجربة نووية مطلع سبتمبر الماضى، والتى اعتبرت الأقوى منذ بدء البرنامج. ودعت الخارجية الروسية كوريا الشمالية لوقف "مغامراتها الخطيرة"، وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي، والتخلي تماما عن الصواريخ والبرامج النووية. وتدعو روسيا إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، وتؤكد التوافق بين موسكو وكوريا الجنوبية على رفض إعلان كوريا الشمالية نفسها "دولة نووية". وبدأت كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واليابان، فضلا عن الصين وروسيا والولايات المتحدة، محادثات ما أطلق عليه "السداسية" عام ٢٠٠٣ لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، إلا إن هذه المحادثات توقفت بعد إجراء بيونج يانج تجارب نووية عام ٢٠٠٦.

إن الحراك الروسى باتجاه كوريا الجنوبية يظل محدود التأثير على التحالفات الاستراتيجية التى ترسخت فى شرق آسيا لعقود ممتدة، خاصة مع التوجه الأمريكى للحفاظ على تحالفها الوثيق مع كوريا الجنوبية من ناحية، والتوتر الذى يخيم على العلاقات الروسية الأمريكية من ناحية أخرى. كما يظل تأثير هذه التطورات محدود نسبياً على منطقة الشرق الأوسط، وربما يكون التأثير عكسى، بمعنى أن التناقضات الواضحة بين موسكو وواشنطن حول الملفات الشرق أوسطية وخاصة سوريا، قد تلقى بظلال واضحة على مجمل التفاهمات فى مناطق أخرى ومنها شبة الجزيرة الكورية.